التناقض الكلّي بين نسخة الدعاية البريطانية والأمريكية عن الأحداث من جهة، ومشاهدة الصور المرئية التي بححت لفترة قصيرة على الأقلّ بتحدّي خطّ "التحالف" الرّسمي. في حالة كهذه، إنّ الأرضية للزّعم باللاّحقيقة ينشأ من عدم تطابق المنظور بين تلك الصور وبين ماقيل عن طريق التبرير أو اختلاق الأعذار من قبل سلطات مدفوعة بكلّ الأسباب لتقديم وصف مزوّر. المقصود هنا هو أنّ نسختهم افتقرت للمصداقية حتى من منظور نظرية التراسل البسيطة للكيفية التي تتقاطع فيها التأكيدات مع العالم الحقيقي والحالات الواقعية لمجرى الأمور. ولكن، وبالإضافة إلى ذلك، استمرّ الأمريكيون بالزعم بأنّ ١) جهازهم الإستخباري وأنظمة التجسّس لديهم متقدّمة جدّاً لدرجة أنها قدّمت لهم براهين قاطعة بأنّ العراقيين كانوا يستخدمون الملجأ لأغراض عسكرية، و ٢) أنّهم لايمتلكون أية معلومات عن مدنيين يستخدمون الملجأ نظراً لخلل ما أو عطل موضعي في بعض هذه الأنظمة (جدلاً معصومة عن الخطأ). ما نحتاج إليه هنا هو نظرية متماسكة منطقياً ـ وبقليل من التطبيق الدقيق ـ لنرى أيّ من هذه المزاعم على أقلّ تقدير عرضةً للشكّ.[١٤]

الحادثة الثانية التي أوصلت مبدأ المصداقية إلى نقطة الإنهيار الوشيك هي القصف الشامل للقوات العراقية المنسحبة، نُفّذت بحجّة أن هذه القوات ماتزال تحمل سلاحها المدرّع معها، بالرغم من عجزها الواضح عن تشكيل أي تهديد عسكري. هنا أيضاً كان الدليل المرئي دامغاً (ومرعباً) لدرجة أنّه مامن أحد يمكن أن يشكّ ـ باستثناء أولئك المتفرّجين الذين علقوا في سنارة الدعاية الأمريكية ـ بأنّ هذا القصف يرتقي إلى مصافّ مذبحة واسعة النطاق، وجريمة حرب في ضوء أي تعريف معقول لهذا المصطلح.[١٥] الفكرة التي أودّ الوصول إليها هي أنّ المراسلين والمتفرّجين على حدّ سواء صاروا عرضةً لتأويلات متناقضة تضمنت، من جهة، الإتكاء الخطابي على "وقائع" الحرب، وحتمية "الأضرار الجانبية" وغيرها، ومن جهة ثانية، المعرفة